المدير الاقليمي في البنك الدولي هشام والي لـ(الثورة):

تحديات تواجه اليمن ودول أخرى في كيفية تنفيذ الإصلاحات الضرورية ومحاربة الفساد

■ الادارة المالية نظام عملي دقيق معني بتوجيه المال لخدمة التنمية المجتمعية

إذا أردت أن تبحث عن أولى عوامل نجاح أي مشروع تنموي في العالم، فلا تنظر إلى المال الذي تم إنفاقه في سبيل نجاح المشروع، ولكن امعن النظر في طريقة إدارة رأس المال الكامنة وراء هذا الانجاز.. لن تخرج بنتيجة تزيد على أربعة أبعاد محورية لأسلوب الادارة المالية والمحاسبية الناجحة لهذا المشروع وهي (فرص العمل - النمو - الحوكمة - المشاركة المجتمعية)... هذا أهم ما أشار إليه هشام والي المدير الاقليمي للإدارة المالية في الشرق الأوسط والقرن الافريقي واليمن، أثناء حضوره الورشة التدريبية التي نظّمها مكتب البنك الدولي بصنعاء بالتنسيق مع مكتب الصرف في كرواتيا..

الخبير الدولي المتخصص في الادارة المالية والصرف هشام والي تطرق في حوار صحفي خص به (الثورة) إلى أهم البرامج العملية التي تجري في الميدان في سبيل ترجمة رؤى البنك الدولي في اليمن، ولكن من زاوية محورية تمثل قلب المشروع النابض بالحياة والنمو، وهي الادارة العامة المالية وإدارة الصرف.. لافتاً إلى أهم ركائز العمل التنفيذي لأي مشروع تنموي في اليمن سواء كان ممولاً من البنك الدولي أو من الحكومة.. وغيرها من القضايا ذات الصلة بمعايير ومؤشرات الحد من الفساد، وأهمية التركيز على الشفافية كمعيار دولي يكفل للمجتمع معرفة منطلقات الموازنات العامة للدولة، ووضع رؤاه تجاه الهموم التنموية... إضافة إلى قضايا أخرى... إلى تفاصيل الحوار

حاوره / محمد محمد إبراهيم
mibrahim734777818@gmail.com

■ بداية مهندس هشام.. على ماذا يركز البنك الدولي في المشاريع التنموية والإنسانية التي يمولها في اليمن وإقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟

- يركز البنك الدولي في أعماله التنموية على أربعة اتجاهات إجرائية تنفيذية.. الاتجاه الأول والرئيسي هو المتعلق بالمشاريع ذات العلاقة بخلق فرص العمل.. والثاني يتمثل في النمو، أي استمرارية تنمية هذه الفرص من خلال تعزيز نهج التطوير للأداء الإداري والتشغيلي لغرض إحداث نمو اقتصادي لدول الإقليم.. والجانب الآخر المهم جدا بالنسبة لدعم البنك الدولي هو الحوكمة التي من خلالها يمكن إحداث قدر عالي من الشفافية والمساءلة والمسؤولية، من خلال التركيز على الأدوات الكفيلة بالتقليص من مخاطر الفساد في مشروعاتنا، وتعتبر الحوكمة المحور الجوهري لمعظم مشروعات البنك ..أما الاتجاه الرابع والأخير فهو شمولية المشاركة المجتمعية والتي تسمح للمجتمع بالمشاركة في اتخاذ القرارات في المشاريع، لما لها من أهمية في حياة مجتمعاتهم. ومن خلال هذه المشاركة يتوقع التخطيط الصحيح على أسس توقعات ومساهمات هذه المجتمعات.. وباختصار أقل فمشاريع البنك الدولي تركز على (العمل -النمو- الحوكمة - المشاركة المجتمعية)..

■ على صعيد تطوير الإدارة المالية والمحاسبية.. ما هي مشاريعكم في اليمن؟

- من المشروعات المنفذة حالياً في اليمن مشروع تطوير الإدارة المالية في الجمهورية اليمنية .. وهذا ليس بجديد، حيث يساهم البنك في تطوير الإدارة المالية في اليمن منذ 15) (عاماً من خلال مشروع يحتوي على مكونات مختلفة ويختص بتطوير عمل المالية العامة، والأجهزة الرقابية مثل إدارات المراجعة الداخلية، والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة. هذا النوع من المشروعات يدعم دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة من حيث الالتزام بالمعايير الدولية والقيام بإجراءات تضمن التغيير نحو الأفضل.. والجزء الثاني المتصل بتطوير الإدارة المالية في اليمن، يتعلق بتعاوننا مع وزارة المالية لدعم تطوير الدورة المحاسبية والإدارية من مرحلة إعداد الموازنة إلى تنفيذها، من خلال العمل بحسب المعايير الدولية وتكريس الشفافية واستخدام الأنظمة الإلكترونية.. على سبيل المثال، دعم المشروع في إنشاء نظام محاسبي آلي يستخدم في جميع الوزارات والجهات الحكومية والذي يعزز من الرقابة المالية والإدارية في تنفيذ الموازنة.

■ وما هو دور المشروع في العنصر البشري من ناحية التغلب على الفجوة المعرفية بين الكادر والأساليب الالية الحديثة؟ وما الجدوى منه على صعيد الرقابة المالية؟

- أود التأكيد هنا بأن اهتمام البنك الدولي يركز بشكل رئيسي على التنمية البشرية، باعتبار العنصر البشري المؤهل هو الأساس في هذه العملية التطورية.. لذا يركز البنك على مصفوفة من البرامج التدريبية والمعرفية والتقنية.. فالمشروع يمول تدريب الكادر الحكومي على استخدام النظام المحاسبي الآلي وكيفية التغيير من نظام يدوي إلى آلي، وتدريب الكادر على استكمال العمل المحاسبي من بيانات تحليلية وعمليات حسابية وموازنات ومؤشرات مختلفة تعكس واقع العمل وشفافيته.. والنظام يسمح للمستخدم بتحليل الموازنة من حيث مراجعة مفارقات الإيرادات والنفقات ونقاط الضعف والقوة في الموازنات بين فترة وأخرى، وبيسر وسهولة.. وهذا لن يتم إلا من خلال تأهيل الكادر البشري وإدماجه ثقافياً في هذه المنظومة التقنية الحديثة.

أما الجدوى منه على صعيد الرقابة المالية فالمشروع سيساعد في تعزيز جوانب كثيرة وهامة في قائمة أدوات محاربة الفساد.. إضافة إلى ما يوفرّه هذا البرنامج من تيسير الرقابة الداخلية على النفقات، خصوصاً في ظل التحديات المالية التي تواجهها التنمية في اليمن.

■ ما هي هذه التحديات؟ وكيف تساهم الإدارة المالية في التغلب عليها؟

- من المشاكل المالية الماثلة في كل بلداننا العربية، هي الفجوة القائمة بين شحة الموارد، والقدرة الاستيعابية.. هناك احتياجات تنموية كثيرة وقلة في الموارد. والمشكلة تكمن في عدم فهم كيفية الاستخدام الجيد لهذه الموارد .. ولهذا سعى البنك الدولي من خلال مكتبه الإقليمي إلى تطوير الإدارة المالية عبر سلسلة من البرامج التدريبية.. وهو ما نترجمه على أرض الواقع في اليمن وبعض دول الإقليم.. فالإدارة المالية تعتبر القدرة والنظام العملي الدقيق تلتقي فيها عوامل الحرص والذكاء لتصويب النفقات نحو

أهدافها التنموية لخدمة المجتمع.. على سبيل المثال، وليس الحصر، وجود إدارة مالية فعالة تساعد الحكومات على توصيل الخدمات إلى كل المستويات المجتمعية ومن ضمنها دعم المواطن في الريف والحضر، في البدء بمشروع لمساعدتهم في تغطية بعض متطلبات الحياة الضرورية. مع الإشارة إلى أهميه وجود أدوات لدعم المرأة كجزء مهم وأساسي في المجتمع.. وبالتالي علينا عمل ما بوسعنا لإيصال المخصصات المالية البسيطة من خلال إدارة تتعامل مع المجتمع على حد سواء، الأمر الذي لا شك، سيساعد في رفع المستوى المعيشي للأسرة بأكملها..

■ وفي هذا السياق، ماذا نفذتم من مشاريع تتميز بالوصول إلى مفاصل المجتمع؟

- هناك مشاريع كثيرة قدمها ودعمها البنك الدولي تصل إلى كل الناس في محافظات ومديريات اليمن. وهذه المشاريع موزعة على مجالات وقطاعات تنموية مختلفة ترتقي بمستوى الأداء الإداري والمالي المعتمد لمعايير الشفافية والمساواة والجدية، وغيرها من منظومة المعايير التي ينتهجها البنك الدولي في دعمه التنموي والإنساني في اليمن أو غير اليمن. ومثالا لهذا، مشاريع الصندوق الاجتماعي للتنمية، وصندوق الرعاية الاجتماعية، ومشاريع تتعلق بالتنمية الريفية والزراعية بالإضافة إلى مشاريع التعليم.. وغيرها من المشاريع التي يعتمد نجاحها على العمل الإداري والمالي الناجح. ولعل برنامج الورشة التدريبية الأخيرة المتعلقة بالإدارة المالية وإدارة الصرف التي أقيمت في صنعاء على مدى يومين، كانت جزءاً من هذا الدعم في الجانب المالي والمحاسبي.. حيث انعقدت في إطار أنشطة البنك الدولي وبرامجه التدريبية المتنوعة والهادفة لبناء القدرات والتأهيل المستمر لموظفي المشاريع الممولة من البنك الدولي وموظفي الحكومة

■ عملت في اليمن خلال (2001-2007م) وبعودتي إليها في 2013م لمست تطوراً كبيراً

من الجهات ذات العلاقة مثل وزارة المالية، والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، وموظفي الإدارات المالية والرقابة الداخلية في الوحدات التنفيذية لمشاريع البنك الدولي.. وقد نظم الورشة موظفو الإدارة المالية في مكتب البنك الدولي بصنعاء بالتنسيق مع مكتب الصرف في كرواتيا... وكان الهدف الرئيسي من هذه الورشة هو التعريف بإجراءات الإدارة المالية للبنك الدولي وما تتيحه من تجديد في المعرفة لكل الأطراف المشاركة وتبادل الخبرات.

■ إشارة إلى البرنامج التدريبي الأخير الذي أقيم في صنعاء برعاية المكتب الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.. كيف تقيمون التفاعل والمشاركة في هذا البرنامج؟ وما الهدف الأهم فيه بالنسبة لليمن؟

- بالنسبة للتفاعل كان إيجابياً جداً. والمؤشر لذلك هو أن عدد الحضور وصل إلى ما يقارب) 150 (مشاركاً، وذلك يرجع لاحتياج الكادر للتدريب المستمر لتطوير الأداء وبناء القدرات، وبالذات في موضوع الإدارة المالية..

وما يتعلق بالهدف الأهم بالنسبة لليمن، فهدف البنك الدولي الأساسي في هذه المرحلة هو العمل مع الجهات الحكومية المعنية لزيادة عملية الصرف واستخدامها بشكل أمثل لتلبية احتياجات اليمن، وتحريك الموارد من الخزائن لتصل إلى الشعب.. وبالتالي فقد تمحورت اتجاهات البرنامج التدريبي حول تحسين مستويات الإدارة المالية وإدارة الصرف، وتطوير أداء الإدارة المالية العامة للجهات المنفذة للمشاريع الممولة من البنك الدولي، أو من الحكومة أو المانحين.. كذلك تحسين أداء الجهات المعنية بإيصال المبالغ والمنح الخارجية إلى أهدافها المرسومة، وهي فئات المجتمع المستهدفة.. فالجهة المنفذة تتعامل مع المستفيد وتعتبر الإدارة المالية قطباً محورياً يرتكز عليه نجاح المشروع وتحقيق أهدافه.. كما تخلل برنامج الدورة مناقشات حول محفظة البنك الدولي للمشاريع في اليمن وتم الاتفاق على مواجهة المشاكل بكفاءة عالية من خلال تطوير الأداء الإداري لهذه الأموال والمنح.

■ ما الذي استشفيتموه من خلال النقاشات أثناء الورشة عن الكادر اليمني..؟ وماذا قدمتم للمحاسبين والمراجعين اليمنيين كمهنة هامة على طريق التنمية ومحاربة الفساد..؟

- لقد لمسنا تفاعلاً صادقاً من خلال أسئلة النقاشات التي كانت عملية ومهمة.. فالدورة التدريبية في اليمن تتميز بأنها ليست مُلقياً ومتلقياً، بل تفاعل وتبادل للمعرفة والمهارات والملاحظات الهادفة.. وهو ما يشعرنا في البنك الدولي بأن جهودنا أثمرت في خلق كادر أصبح يمتلك الحلول.. ولهذا نحن على دراية بأن اليمن تسير على الطريق الصحيح لاستيعاب المبالغ والمساعدات.. ولديها كفاءات ستعمل على استيعاب الموارد بشكل أكثر..

وما يتعلق بمهنة المحاسبة والمراجعة، فهي من أهم الوظائف العلمية في القطاعين العام والخاص.. واليمن من الدول التي للبنك اهتمام فيها بالمراجعين والمحاسبين ودعم تطوير قدراتهم.. وعلى سبيل المثال مهم جداً إننا في اليمن نركز على دعم التوجه لإنشاء المجلس الأعلى للمحاسبة والمراجعة. والجزء الذي نركز عليه هو بلورة الرؤى المعرفية لكيفية إيصال الفكرة وتثقيف طلبة الجامعات تجاه مظاهر الفساد التي قد تكتنف الإدارة المالية والمحاسبية وإدارة المراجعة في إطار تعزيز مبادئ وأخلاقيات مهنة المراجعة، والمحاسبة.. وذلك لتهيئتهم معرفياً وعلمياً للدخول إلى العمل المالي والمحاسبي في مختلف المشروعات والكيانات المؤسسية، وبهذا نكون عملنا على تأهيل كادر قادر على العمل وفق مسار أخلاقيات المهنة.

■ ماذا عن تعاون البنك الدولي مع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في اليمن؟

- عمل البنك الدولي مع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة اليمني يمتد لسنوات طويلة.. ومن خلال تعاملي مع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة خلال الأعوام 2001 2007-م، لمست ميزة خاصة باليمنيين، وهي الانفتاح على عملية التطور والتعلم. لذلك فالجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة اليمني قد عمل مع البنك الدولي منذ) 10 (سنوات.. ويعمل أيضاً مع مانحين آخرين بمعنى أدق أن اليمني يدرك أن ثمة تحديات يجب معالجتها، وبالتالي لديه قبول للتعلم والتطور.

■ ما المعايير الأهم لدى البنك في محاربة الفساد؟ ومن خلال عملكم في اليمن في الفترة التي ذكرتها كيف لمستم الفساد كظاهرة يحاربها اليمنيون؟

- البنك الدولي يعتمد على التقارير الدورية لمتابعة الأداء بالنسبة للإدارة المالية في دول العالم. هناك مثلاً تقرير لمتابعة الآليات التي من خلالها يتم إعداد وتنفيذ ومراقبة الموازنات المختلفة للدول. فهناك 31 مؤشراً لذلك.. وهذه المؤشرات تحدد مستويات الدولة من ناحية إعداد وتنفيذ ومراجعة الموازنة، وهذا تقييم بحثي ومؤشر مبدئي لقياس مدى التطور الذي حققته الدولة.. وبالنسبة للفساد في اليمن.. فالفساد موجود في كل مكان، وليس فقط في الشرق الأوسط.. فلو نظرنا إلى المعيار السنوي الخاص بالشفافية العالمية، وبترتيب كل دول العالم بالنسبة للفساد، فإن الدول في الشرق الأوسط تعاني كثيراً من احتمال وجود الفساد في أكثر من مكان... فنلاحظ مثلاً أن اليمن لديها إجراءات تتخذ في المجالات الإدارية والمالية تتعلق بمحاربة الفساد ولكن لا تزال هناك تحديات تواجه اليمن ودول أخرى كثيرة في كيفية تنفيذ الإصلاحات الضرورية لمحاربة الأسباب الحقيقية للفساد وليس فقط الأعراض.. وعندما ينفذ البنك برنامجاً تدريبياً للكادر المالي والمحاسبي حول التعرف على معايير الشفافية وآليات العمل المعتمدة دولياً، فهذا بحد ذاته إجراء يحارب الفساد..

■ على ذكر مشاريع البنك المساعدة والمحفزة لعوامل التطور ومنها كما ذكر برنامج آلي قدمه البنك لتطوير النظام المالي في وزارة المالية اليمنية.. أين وصل هذا البرنامج؟

- نحن في البنك لا نقدم أنظمة ولا برامج.. إنما نوجه الاهتمام والتقييم والنظر لطرق العمل ووضع مؤشرات ومعايير لمختلف تجارب الدول الناجحة، وكذا الفاشلة منها. وبالتالي تقدمت وزارة المالية اليمنية بطلب لتطوير نظام محاسبي آلي، وقام البنك بالمساعدة من خلال الخبرات والتجارب المختلفة بتطوير برنامج تدريبي وتطبيقي للكادر، كما عملنا على دعم وتطوير النظام المالي.

ومن خلال عملي في اليمن منذ 2001 م، كان النظام المالي يدوياً في وزارة المالية حيث يتم استخدام سجلا كبيرا، بينما يتم استخدام الكمبيوتر لأشياء بسيطة جدا.. ولو رجعنا للعام 2001 م وتمت مقارنته بعام 2013 م سنلمس تطوراً كبيراً.

تشمل هذه المشاريع مساعدات تطويرية لأنظمة الخدمة المدنية وتطوير أداء المراجعة المالية الداخلية كجزء محوري في العمل المالي، واستيعاب التحول المتسارع في العالم في مجال تطوير العمل المالي والمحاسبي المتعلق بثقافة العمل والانتقال من الوضع التقليدي إلى الوضع الأكثر حداثة.

أخي القارئ.. أختي القارئة:

ممارسة الرضاعة الخاطئة «بالرضّاعة» سبب رئيسي لسوء التغذية ووفيات الأطفال.. طفلك مسؤوليتك.. لا تتركه عرضة للعلل والأمراض.

المركز الوطني للتثقيف والإعلام الصحي والسكاني بوزارة الصحة العامة والسكان